

التاريخ ٢٠٢٦/٠٢/١٢

المحترمين .

السادة/ جمعية التنمية الاهلية بضيده

خطاب الارتباط

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

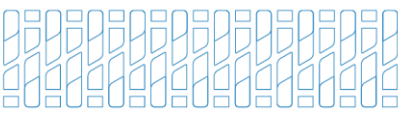
إن خطابنا هذا يؤكد ويعزز مفهومنا للترتيبات التي تمت معكم والمتعلقة برغبتكم في قيامنا بمراجعة وإصدار تقرير حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م يسرنا أن نؤكد لكم بموجب خطابنا هذا قبولنا لهذا التعيين وفهمنا لهذا التكليف على انه ستم مراجعتنا بغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية فيما إذا كانت تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في السنة المذكورة، وقائمة الأنشطة، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقه بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة.

إن هدف مراجعتنا تتمثل في الوصول الى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا إنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتعد جوهريه إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

مسئوليات المراجع:-

سوف نقوم بالمراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية، وكجزء من ذلك فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني، ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة ونقوم أيضاً بما يلي:-

- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة، ومع ذلك سنقوم بإبلاغكم كتابة بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
- تحديد مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ وتقديرها، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعه كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها والتي أعدها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً الى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً بشأن قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا الى وجود عدم تأكد جوهري يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا الى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية يتم تعديل رأينا وتستند استنتاجنا الى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً. وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة الى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه وهو ان بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى لو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.



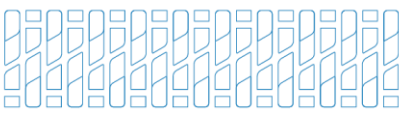
- ومن مسئوليتنا المهنية تقديم تقرير فيما إذا كانت القوائم المالية غير متماشية بصفة جوهرية مع المعايير المحاسبية المطبقة ما لم يكن حسب رأينا ذلك مبررا نظرا للظروف السائدة مع تبيان طبيعتها وأسبابها والإفصاح بصورة ملأمة عن أثرها في القوائم المالية.

تنفيذ أعمال المراجعة:-

- ستتم مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب منا التخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم خالية من أية أخطاء جوهرية، تشمل المراجعة على فحص الأدلة على أساس العينات المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. كما تشمل المراجعة على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة والعرض العام للقوائم المالية. سنقوم بفهم الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة لتقييم مدى كفايتها لأنها تستخدم كأساس في إعداد القوائم المالية وذلك لغرض تحييد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي سنقوم بها. ويجب عدم الاعتماد على مراجعتنا في كشف الاختلاسات والمخالفات الأخرى التي حدثت والتي لا يمكن كشفها، إن وجدت، من خلال اختبارات المراجعة التي نقوم بها، وعند ذلك سنقوم بإبلاغكم بمثل هذه الحالات.
- تختلف طبيعة ومدى إجراءات مراجعتنا حسب تقويمنا للنظام المحاسبي بالشركة، ونظام الرقابة الداخلية وقد تشمل إجراءات مراجعتنا أية نواحي متعلقة بعمليات الشركة التي نراها ملأمة. إن دراستنا للنظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية التي تتطلب منا إجراء تقييم تفصيلي، وستكون غير كافية لتمكيننا من تقديم رأي مستقل حول مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية. لم يتم تصميم أعمال المراجعة لتحديد كافة مواطن الضعف الهامة في أنظمة الشركة والتي سيتم إبلاغكم بها في حالة ملاحظتنا لها أثناء القيام بأعمال المراجعة.
- سنوجه استفسارات محددة إلى الإدارة وغيرها بشأن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية العمليات المحاسبية. تتطلب المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة بالمملكة العربية السعودية بأن يتم الحصول على تأكيدات خطية من الإدارة بشأن المعلومات المقدمة لنا والمتعلقة بالمراجعة. وتعتبر نتائج اختبارات المراجعة وردود الإدارة على استفساراتنا والتأكدات الخطية التي تقدمها الإدارة لنا بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتمد عليها في تكوين رأينا المهني حول القوائم المالية، ونظرا لأهمية التأكيدات الشفهية والخطية التي تقدمها الإدارة للقيام بأعمال المراجعة بشكل فعال، توافق الجمعية على إبراء شركة حسام خالد المشيقح - محاسبون ومراجعون قانونيون وموظفيه من الالتزامات والتكاليف المتعلقة بالخدمات التي سنقدمها بموجب خطاب التعيين هذا والمترتبة على أية تأكيدات غير صحيحة قد يتضمنها خطاب التأكيدات المقدم من قبل الإدارة.
- لمساعدتنا في فحص قوائمكم المالية، سنقوم بالاطلاع على كافة المستندات أو البيانات.

مسئوليات وتأكيدات الإدارة:-

- ستتم مراجعتنا على أساس أن الإدارة على دراية وعلم بأنهم مسئولين بالاحتفاظ بسجلات محاسبية سليمة واعداد قوائم مالية تظهر بعدل المركز المالي للجمعية، وأن هذه القوائم معدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتتماشى مع نظام المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي وعقد تأسيس الجمعية، كذلك:-
- يتعين على إدارة الجمعية أن تقدم لنا وعند طلب ذلك، كافة السجلات المحاسبية للجمعية وكافة السجلات الأخرى والمعلومات المتعلقة بها بما في ذلك كافة محاضر اجتماعات الإدارة.
- عند إعداد القوائم المالية فإن الإدارة مسئولة عن تقييم مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، والإفصاح، حيثما ينطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لتصفية أو إيقاف عمليات الشركة أو أي خيار آخر.
- نظام الرقابة الداخلية الذي تراه الإدارة ضروريا لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أية تحريفات جوهرية، سواء كان ذلك ناتجا عن غش أو خطأ.
- لكي تتمكن من الوفاء بواجباتنا تجاهكم، فإنكم توافقون عند الطلب على تزويدنا بمعلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وعلى تنفيذ أي التزامات منا بكم أو معهود بها أو إلى جهات أخرى ضمن نطاق سيطرتكم كما انكم توافقون على أن أية قرارات تجارية تتخذونها لا تدخل في مجال مسئوليتنا وعليكم عند اتخاذ هذه القرارات أن تأخذوا بعين الاعتبار أية محددات لنطاق أعمالنا والعوامل الأخرى التجارية وسواها، مما هو معلوم لكم أو يتعين عليكم وعلى مستشاريكم الآخرين معرفته من المصادر الأخرى غير عملنا.



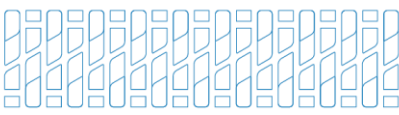
- إن إعداد القوائم المالية المشار إليها أعلاه هي من مسئولية إدارة الجمعية، وفي هذا الخصوص فإنها ستكون مسؤولة عن تسجيل المعاملات بشكل صحيح في السجلات المحاسبية ومن تعديل وتسوية تلك السجلات والبيانات لتصحيح الأخطاء، الاحتفاظ بهيكل لنظام رقابة داخلي فعال حول البيانات والتقارير المالية وتحديد واكتشاف وضمان التزام الشركة باتباع كافة القوانين والنظم والتعليمات والمتطلبات المتعلقة بأنشطتها.
 - كما أن الإدارة مسئولة بأن توفر لنا عند طلبنا جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية الأصلية وما يتعلق بها من معلومات وكذلك موظفي إدارة الجمعية الذين قد نوجه إليهم استفساراتنا، ووفقا لمتطلبات معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، سنوجه استفسارات محددة إلى الإدارة وغيرها عن التمثيل المتضمن في البيانات المحاسبية ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلي.
 - إن الإدارة مسئولة أيضا عن تعديل القوائم المالية لتصحيح التحريفات التي تم تحديدها من قبلنا وتؤكد لنا بموجب خطاب التأكيدات بأنها تعتقد بأن آثار التحريفات غير المسجلة غير هامة، بمفرها أو في مجموعها بالنسبة للقوائم المالية ككل.
 - وكذلك تتطلب معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية الحصول على خطاب التأكيدات يغطي البيانات المحاسبية وأن نتائج اختبارات المراجعة والردود على استفساراتنا وكتاب التمثيل تشكل الدليل الذي سوف نعتمد عليه في تكوين رأي حول البيانات المحاسبية، ونظرا لأهمية تمثيل الإدارة في فعالية المراجعة، توافق الجمعية على إبراء ذمة شركة حسام خالد المشيخ - محاسبون ومراجعون قانونيون و موظفيه من أية مطالبات والتزامات ومصاريف تتعلق بخدماتنا موضوع هذا الخطاب فيما يتعلق بأية أخطاء من قبل الإدارة في خطاب التمثيل المشار إليه أعلاه. إن اخفاق الإدارة بتزويدنا بالمعلومات أو السجلات أو الوصول لأشخاص داخل الجمعية يمكن أن يؤدي إلى تأخير إصدار تقريرنا المهني وتعديل إجراءاتنا أو إنهاء العمل الذي نقوم به. إن أوراق العمل المتعلقة بمراجعتنا هي ملك لمكتبنا، وتحتوي على معلومات سرية وسوف نحتفظ بها وفقا لإجراءات وسياسات شركة حسام خالد المشيخ - محاسبون ومراجعون قانونيون.
- وفي حالة اعتزامكم إصدار أو إعادة القوائم المالية مع تقريرنا أو الإشارة إلى مكتبنا في مستند أو وثيقة تتضمن معلومات أخرى، فإنكم توافقون على:-
- تزويدنا بمسودة عن المستند أو الوثيقة لقراءتها.
 - الحصول على موافقتنا الخطية يتضمن تقريرنا وذلك قبل طبعه وتوزيعه
- معلومات أخرى ذات علاقة:-
- لكي نتمكن من القيام بمسئوليتنا فإن تقديم أية معلومات لأعضاء آخرين من مكتبنا من غير فريق المراجعة (مثل المعلومات المقدمة بشأن الخدمات المحاسبية أو الزكوية وغيرها) لا يعتبر بمثابة علم وتقديم لنا بتلك المعلومات.
 - حال إصدار تقرير المراجعة لن تكون هناك مسئولية اضافية مباشرة لملقاة على عاتقنا بشأن القوائم المالية للسنة، ونتوقع إبلاغنا بأية أحداث جوهرية يمكن أن تقع خلال السنة الواقعة بين تاريخ تقريرنا المهني وتاريخ انعقاد الاجتماع السنوي للشركة والتي قد تؤثر على القوائم المالية.
 - في حال رغبتكم نشر أو نسخ القوائم المالية مع تقريرنا المهني (أو الإشارة إليها) في أي مستند يتضمن معلومات أخرى فإنه يجب أن تسمحوا لنا بقراءة مسودتها وتزويدنا بصورة من المستند النهائي لاعتماده خطيا قبل طباعته وتوزيعه.
 - وفقا للمعايير المهنية فإننا في الحالات غير العادية التي يتعذر علينا فيها إتمام أعمال المراجعة أو تكوين رأي، أو في الحالات التي لن نتمكن فيها من إصدار رأي، فإنه يجوز لنا الامتناع عن إبداء رأي أو إصدار تقرير.

التقارير:-

بمجرد الانتهاء من أعمال المراجعة، سنقوم بتزويدكم بـ (3) نسخ أصلية من تقارير المراجعة المشار إليها أعلاه وباللغة العربية.

المحافظة على السرية:-

سنقوم بالعمل بكل عناية واتقان ولن نقبل أي مسئولية تجاه أي طرف ثالث بشأن التقارير التي ستقدم اليكم أو أية تقارير أخرى نقدمها لاستخدامها من قبلكم فقط، مالم يتم الحصول على موافقتنا الخطية بشأن تقديم أية تقارير معينة إلى أطراف أخرى محدده وان يكون ذلك قبل تقديم هذه التقارير، ولن يتم إصدار أية تقارير لمصلحة أية جهة أخرى عدا مصلحة الشركة، ولن نقبل بأي مسئولية تجاه أي طرف آخر بشأن هذه التقارير وان يقر الطرف الآخر المعني ويقبل (بأية شروط أخرى نوافق عليها بمحض إرادتنا) على شكل رسالة خطية توجه إلى المكتب مباشرة، ولن يتم الإفصاح عن أية معلومات سرية تتعلق بأعمالكم إلى طرف آخر دون موافقتكم الخطية المسبقة مالم تكن هذه المعلومات مطلوبة نظاما أو من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل أو أية جهة حكومية مختصة. يجب استخدام كافة المعلومات



والمشورة التي نقدمها لكم سواء كانت خطية أو شفوية وبغض النظر عن طبيعتها من قبلكم فقط، ويجب الإفصاح عنها أو تقديمها إلى طرف ثالث (إلا بالقدر المعروف لدى عامة الناس وعدا ذلك يعتبر خرقا لهذا البند) دون موافقتنا الخطية المسبقة. تعتبر أوراق العمل المعدة بشأن خدمات المراجعة والخدمات الأخرى ملكا للمكتب وستكون معلومات سرية وسيتم الاحتفاظ بها لدى المكتب طبقا للسياسات والإجراءات المتبعة لدينا. ومالم يتم الاتفاق معكم بخلاف ذلك فإننا قد نتراسل معكم بواسطة أية وسائل اتصال إلكترونية أو أية وسائل أخرى أو نقدم لكم المعلومات إلكترونيا. ونظرا للمخاطر المرتبطة بإرسال المعلومات إلكترونيا عن طريق الإنترنت أو غير ذلك، فإنه ليس باستطاعتنا ان نضمن أمن وسلامة أية اتصالات إلكترونية أو أية معلومات يتم إرسالها أو استلامها إلكترونيا فيما يتعلق بهذا التعيين. وحيث ان سياستنا تكمن في فحص رسائلنا الإلكترونية الأخرى باستخدام برامج الحاسب الآلي المضادة للفيروسات، فإنه ليس باستطاعتنا أيضا ان نضمن خلو مراسلتنا الإلكترونية الأخرى من الإصابة بالفيروسات كما انكم تقررون بأنه في حالة عملنا في مكاتبكم فإننا بحاجة إلى استخدام شبكتكم الداخلية للاتصال بأنظمتنا عن طريق الإنترنت.

حدود المسؤولية:-

إن حدود المسؤولية التي يلتزم بها شركة حسام خالد المشيقيح - محاسبون ومراجعون قانونيون تجاه الجمعية لأى سبب يتعلق بالخدمات موضوع الخطاب لا تتجاوز بأي حال من الأحوال قيمة الأتعاب المدفوعة لشركة حسام خالد المشيقيح - محاسبون ومراجعون قانونيون عن هذه الخدمات أو المنتج المسبب للالتزام، بالإضافة إلى ذلك تلتزم الشركة بتعويض شركة حسام خالد المشيقيح - محاسبون ومراجعون قانونيون وموظفيها من أية مطالبات أو التزامات أو تكاليف أو مصاريف تتعلق بخدماتنا موضوع هذا الخطاب.

موظفونا:-

من شروط هذا التعيين عدم تقديم أي عرض توظيف من أي نوع كان من قبلكم أو من قبل أي منشأة مرتبطة بكم إلى أي من موظفي شركة حسام خالد المشيقيح - محاسبون ومراجعون قانونيون إلا بموافقة خطية مسبقة منا.

إنهاء التعيين:-

يجوز إنهاء تعييننا بأثر فوري من قبل أي من الطرفين وذلك بتوجيه اذار خطي على عنوان المراسلة الرسمي للطرف الآخر مؤشرا عليه لعنايتكم أو جهة الاتصال الملائمة، وفي حال الإنهاء تكون الأتعاب والمصاريف المتكبدة حتى تاريخ الإنهاء مستحقة الدفع من قبلكم.

القانون السائد:-

تخضع شروط العمل وخطاب التعيين المتعلق بها وتفسر طبقا للأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية.

التعهدات:-

إن هذا الخطاب يمثل كامل الاتفاقية فيما بين الجمعية وشركة حسام خالد المشيقيح - محاسبون ومراجعون قانونيون فيما يتعلق بالخدمات المشار إليها في هذا الخطاب ويحل هذا الخطاب محل أية عروض أو مراسلات أو اتفاقيات سواء كانت خطية أو شفوية. إن الاتفاقيات القائمة بين الشركة وشركة حسام خالد المشيقيح - محاسبون ومراجعون قانونيون والمتضمنة في هذا الخطاب سوف تظل سارية حتى اكمال أو انهاء الأمور موضوع هذا الخطاب

خدمة العملاء:-

نهدف إلى تقديم خدمات مهنية عالية الجودة (تدقيق، استشارات، خدمات زكوية وضريبية، خدمات محاسبية ورقابة داخلية) وفي الوقت المناسب لتلبي احتياجاتكم وإذا ما رغبتكم في أي وقت من الأوقات مناقشة هذه الأمور فيرجى إبلاغنا وذلك من أجل التنسيق معكم لحضور ممثلنا المسئول عن ذلك النوع من الخدمات المقدمة لكم. ونؤكد لكم سرعة الرد على استفساراتكم، وبكل جودة، وعناية، واهتمام. نأمل التكرم بتأكيد موافقتكم على شروط هذا الخطاب وذلك بالتوقيع وإعادة نسخة منه إلينا مرة أخرى، وفي حال الموافقة يبقى هذا الخطاب ساريا لحين تبديله أو تعديله بموجب اتفاق متبادل.

الأتعاب وتوقيت الفواتير وغيرها:-

تحتسب أتعابنا على أساس الوقت المنصرف والمصاريف التي نتكبدها، وذلك حسب درجة المسؤولية والخبرات والمهارات التي تتطلبها عملية مراجعة القوائم المالية. وتبلغ أتعابنا مقابل تقديم الخدمات التالية:

١. مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م

بيان	ريال سعودي
الإجمالي	٦,٠٠٠
ضريبة القيمة المضافة ١٥ %	٩٠٠
الصافي (ستة الاف وتسعمائة ريال سعودي)	٦,٩٠٠

وعند تقدير هذه الأتعاب، تم الافتراض بأن يقدم موظفيكم لنا المساعدة المطلوبة في إعداد الجداول والأمور الأخرى بصورة منتظمة، وتضاف إلى تلك الأتعاب المصاريف النثرية التي قد نتكبدها نيابة عنكم والتي تشمل على نسخاً إضافية من التقارير المذكورة في حال طلبكم ذلك أو تكاليف السفر إلى مدينة أخرى وما يترتب عليها من إقامة وطيران وغير ذلك.

وطبقاً للسياسة المتبعة لدينا، سيتم طلب دفعه مقدمة بواقع ٥٠% عند توقيع خطاب التعيين هذا، وال ٥٠% الباقية واجبة الدفع عند استلامنا لمسودة القوائم المالية المعدة من قبلكم والمختومة والموقعة من المفوض بالتوقيع (يستحق سداد الفواتير فور استلامها). وبحيث يتم سداد الدفعات عن طريق التحويل إلى حساب المكتب وفقاً للآتي:-

• شركة / حسام خالد المشيقيح – محاسبون ومراجعون

• اسم البنك/ مصرف الراجحي الحساب رقم ١١٩٩٣١٥٦ ٠٦٠٩٦٠٨٠ ٠٦٠٩٦٠٨٠ SA٢٥٨٠٠٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

حسام خالد المشيقيح

إقرار بالاستلام والموافقة:-

جمعية التنمية الاهلية بضيدة

الاسم:

رئيس مجلس الادارة

المنصب:

التوقيع :-

ترخيص رقم ٩٨١

عواد بن عبيد الحربي

الختم

